رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٦ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

انعكاسات السياسات العامة المائية التركية اتجاه العراق دراسة في التحديات السياسية والاجتماعية

Implications of Turkish Public Water Policies towards Iraq: A Study on Political and Social Challenges

م.م. عفاف ظافر هادي

Assist. L. Afaf Dhafer Hadi

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

Afaf.zafer@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تحتل مشكلة المياه مكاناً بارزاً في صدارة المشاكل التي تواجهها الدول ، ولاسيما بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول (دول المنبع) اتجاه الدول المجاورة لها (المجرى والمصب) ادت الى خلق ازمات ، ومن هذه السياسات عدم السماح لمرور كمية كافية من مياه النهر الى الدول التي يمر فيها مجرى النهر، وهذا هو حال تركيا بعتبارها دولة المنبع اتجاه العراق بعتبارة دولة مجرى ومصب في نهري دجلة والفرات ،اعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لانها تنبع من اراضيها وهي غير ملزمة قانوناً باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الوقت الذي تهتم فيه بتقدير حاجة العراق لمياه دجلة والفرات وانها غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالاخرين ولذا نجد انها تعاملت في هذه القضية بطريقة ملتوية وبررت استحواذها على مياه دلة والفرات والتصرف اسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثروتها النفطية وبناء على ذلك صدرت العديد من التصريحات التي تؤكد رغبة تركيا في استثمار المياه اقتصادياً ، اذا اكد رئيس الوزراء الاسبق سليمان ديميريل بتصريح في ٢٤تموز/ يوليو ١٩٩٢(ان المياه التي تنبع من تركيا عي ملك تركيا مثلما هو النفط ملك البلدان التي تبع فيها ، ونحن لانقول لهم اننا نريد مشاركتهم نفطهم ، كما اننا لانريد مشاركتهم مياهنا) .

الكلمات المفتاحية : "السياسة المائية التركية "، "الواقع البيئي والزراعي "، "الواقع الاقتصادي والاجتماعي "

Abstract

The water problem holds a prominent place among the challenges faced by countries, especially due to certain policies adopted by some countries (upstream countries) towards their neighboring countries (downstream countries), causing crises. One of these policies involves not allowing a sufficient amount of river water to pass through to the countries along the river, as seen in Turkey's approach towards Iraq, considering Turkey the upstream country and Iraq the downstream country in the Tigris and Euphrates rivers. Turkey has asserted from the outset that the flowing waters in the basins of the Tigris and Euphrates are Turkish waters since they originate within its territory. Turkey argues that it is not legally obligated to allocate a fixed share to the downstream countries while expressing its concern for assessing Iraq's need for the waters of the Tigris and Euphrates. Turkey's actions in controlling these waters are justified by drawing parallels with oil-rich countries that have the right to manage their oil resources. This justification is reflected in various statements affirming Turkey's intention to economically exploit the water resources.Former Prime Minister Süleyman Demirel, in a statement on July 24, 1992, underscored Turkey's perspective, stating, "The waters that originate from Turkey are the property of Turkey, just as oil is the property of the countries where it is found. We do not tell them that we want to share their oil, and likewise, we do not want to share our waters.

Keywords: "Turkish water policy", "environmental and agricultural reality", "economic and social reality"

المقدمة:

تعد المياه من اهم العناصر الاساسية لديمومة الحياة وهي نعمة انعم الله بها على الانسان ، تحظى الموارد المائية في حياة الشعوب اهمية قصوى لدورها في بناء الامم والحضارات منذ نشأة الخليقة وهي عنصر من عناصر قوة الدولة الحديثة ومرتكز رئيساً من مرتكزات القدرة على تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وعلى ذلك فأن مشكلة المياه تحتل مكاناً بارزاً في صدارة المشاكل التي تعانيها دول المصب او المجرى بالنسبة للدولة المنبع وهذا هو الحال بالنسبة للعراق وتركيا نجد ان العراق بوصفه دولة مصب جعله في موقف حرج لوقوع اغلب منابع نهري دجلة والفرات في الدول المجاورة له ، اذ يشترك العراق مع تركيا (دولة منبع) في حوضي دجلة والفرات ومع ايران في عدة انهار (كنهر الكرخة ونهر الكارون وشط العرب ويشترك مع سوريا (دولة ممر) في حوض الفرات ، ويتعرض الامن المائي في حوضي دجلة والفرات الى التحديات التي تمثل واحدة من ابرز القضايا التي تجابهه العراق الان ومستقبلاً وذلك بسبب سياسات تركيا المائية المتمثلة في بناء السدود الكبيرة على نهري دجلة والفرات وبدون اجراء دراسات تتعلق بأثر هذه المشاريع على الانسان والبيئة برغم المخالفة القانونية والاعراف الدولية وهدفها من ذلك تسخدمها كورقة ضغط سياسية واستعمال المياه سلاحاً على العراق للوصول الى هدفها في مقايضة المياه بالنفط العراقي ، ممايجعل من مشكلة المياه عنصراُ ذات تأثير سلبي على العلاقات العراقية – التركية .

اهمية البحث : تعد مشكلة الموارد المائية من ابرز الاشكاليات في الواقع الجغرافي العالقة بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بشكل عام وتركيا بشكل خاص ، ومن هنا يسلط الضوء على السياسة المائية التركية تجاه العراق من خلال مجموعة من المشاريع والمواقف التركية واستخدامها كورقة ضغط على العراق في وقت اصبح ينذر على تصاعد الصراع الدولي على المياه بعتباره من اهم عناصر التنمية للدولة .

اشكالية البحث : تتجلى اشكالية البحث الى بيان طبيعة السياسة التركية اتجاه العراق في نهري دجلة والفرات ،وعدم الاكتراث عن الاضرار الناجمة عن سياستها المائية اتجاه العراق، وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة نشأت عدة تساؤلات اهما :

- ماهي السياسات المائية التركية اتجاه العراق ؟
- هل للسياسات المائية التركية انعكاسات على واقع العراق السياسي والاجتماعي؟
- ماهي التحديات التي تواجه نقص الموارد المائية في العراق وكيفية معالجتها ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسات المائية التركية تجاه العراق اثرت على الامن المائي العراقي واتساع الازمات المقبلة في العراق نتيجة توسع استغلال نهري دجلة والفرات من قبل الجانب التركي مما يكون له اثر واضح على خطط التنمية للدولة العراقية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

منهجيـة البحـث: نظـراً لمـا يتمتـع موضـوع الدراسـة مـن طبيعـة هـذه الازمـات فقـد تـم اعتمـاد المـنهج الوصـفي لاستعراض السياسات المائية التركية والتعرف على اهدافها فضلاً عن المنهج التحليلي الذي يساعد في معرفة اهم المشكلات التي تواجهها موارد المياه في العراق .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي احتوت اهم الاستنتاجات ، المطلب الاول درس السياسات المائية التركية اما المطلب الثاني انعكاسات السياسة التركية على الامن المائي العراق ويركز المطلب الثالث : مسقبل العلاقات التركية _ العراقية في ظل تفاقم الصراع على المياه.

المطلب الاول : السياسة المائية التركية

تتفاقم مشكلة المياه الحدودية بين الحين والاخر ، اذ تشكل الانهار الحدودية المشتركة حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي بالنسبة للدول المتشاطئة ، لاسيما في المناطق التي تقل فيها الموارد المائية ويتزايد الطلب عليه نظرا لتزايد الاحتياجات الزراعية والصناعية كما هو حال العلاقات بين تركيا و العراق الغير مستقرة بسبب السياسات التركية فالمخاوف العراقية من سيطرة دول الجوار على حقوقه المائية لم تكن وليدة السنين الاخيرة وانما منذ تأسيس الدولتين في العقد الثاني من القرن العشرين ، اذا كانت هذه المشكلات منذ العهد الملكي وسارعو صانعو القرار في العراق للتفاوض مع تركيا من اجل ضمان الحقوق المائية للعراق كونه قضية تنموية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية تتعلق باستقرار الدولة العراقية ، فالواقع الجغرافي للعراق يفرض عليه تحديات بوصفه دولة مصب جعله في موقف محرج فقد عاني الكثير من الازمات والمشاكل ذات البعد الخارجي الامر الذي جعل دول المنبع تتحكم بالمياه متجاهلة بذلك قانون الانهار الدولية مما يثير العديد من الخلافات بين العراق وتركيا نهري دجلة والفرات ينبعان تركيا مما جعل الاخيرة رامية للسيطرة على نهري دجلة والفرات وادارتها واستثمارهم عبر مشاريع عملاقة لانشاء السدود التي تنفذها تركيا[1]

المشكلات التي تواجهه الموارد المائية في العراق

مشكلة المياه في العراق مشكلة العصر الحديث ، بعد ان كان العراق من الدول من اكثر الدول ذات وفرة مائية ، لقد كان للنهرين دوراً كبيراً في النهضات الحضارية العراقية وان اي خلل يصيب في دور هذين النهرين قد ينعكس بصورة كبيرة على كافة جوانب الحياة في العراق ، لذا يجب النظر الى المشكلة المائية في العراق ليس على اساس المرحلة الحالية او الوصول الى حلول مؤقتة بل يجب العمل لحلول بعيدة المدى لتوفير الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق . ومن اهم المشكلات التي تواجهه الموارد المائية في العراق هي :

١ – التغييرات المناخية :

منطقة الشرق الاوسط هي المنطقة الاكثر تأثرا بالمتغييرات المناخية ، والمنطقة تعاني اساساً من الجفاف وسجلت ارتفاعاً قياسياص في درجات الحرارة ، ويعتقد ان درجات الحرارة ستزداد ارتفاعاً في المستقبل مما يؤثر على المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ودلت الدراسات ايضاً على ان تصاريف الانخار في المنطقة ستقل نتيجة التغييات المناخية واوضح تقرير الامم المتحدةعام ٢٠١٠ ان نهري دلة والفرات ستجف مياههما عندما تصل الى العراق اذا استمرت دول الجوار بتنفيذ مشاريعها المائية[2].

يتمتع العراق بمناخ جاف وذلك لموقعه الفلكي ، حيث يقع العراق فلكياً بين دائرتي العراض (٢٩,٠°– ٣٧,٢٢°) درجة شمالاً ، وقد اكتسب من هذا الموقع حرارته الشبيهه بالمدارية ، وبذلك ان ارتفاع درجات الحرارة من اهم العناصر المناخية التي تؤثر مباشرة على الضغط الجوي ومن ثم حركة الرياح وسقوط الامطار ومقدار التبخر، فان كميات هطول الامطار تتناقص مع مرور الزمن وفترات هطولها ستكون قليلة نسبياً [3]الامر الذي يؤدي الى حدوث ازمة نقص المياه في العراق وبذلك تزداد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المنبع والمصب .

٢– المشاريع المائية المقامه بين العراق وتركيا

عقدت اتفاقيات حول المياه والمشاريع المائية خلال الفترات التي كانت فيها المنطقة تحت الحكم العثماني ومن ثم الهيمنة البريطانية والفرنسية وعقدت اول اتفاقية وقعت بين بريطانيا وروسيا وايران وتركيا كانت عام ١٩١٣ حول تنظيم نهر شط العرب وبعدها وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية لتنظيم استخدام مياه نهري دجلة والفرات عام ١٩٢٠ تلتها اتفاقية ١٩٣٠ وعندما حصل العراق على استقلاله عام ١٩٣٢ وقعت اتفاقيتان احدهما عام ١٩٣٧ مع ايران والاخرى مع تركيا عام ١٩٤٦[4] .

تصاعدت طموحات الحكومة التركية في بناء وضعها السياسي والاقتصادي وتعزيز مكانتها الدولية والاقليمية عن طريق اقامة مشاريع مائية وبناء حزمة من السدود والمسطحات المائية ,وكان اهمها مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) هو اكبر مشروع للتنمية الاقتصادية في تركيا وهو مشروع متكامل ومتعدد القطاعات منها الزراعة والصناعة والتطوير الريفي يقع مشروع (GAP) جنوب شرق تركيا في الأجزاء المحاذية للحدود التركية . السورية، والتركية العراقية ، وتبلغ مساحته (٧٥٣٥٨كم٢) اي مانسبتهُ ٧،٩% من مساحة تركيا الكلية فضلا عن انشاء السدود ومحطات انتاج الطاقة الكهرومائية ومشروعات الري في حوضي دجلة والفرات، ناهيك عن أبعادهُ الاستراتيجية داخليا وخارجيا التي اقامتها على منابع نهري دجلة والفرات[5] والتي تمثل جوهر الخلاف بين الدولتين ومن المشاريع الاخرى المقامة على النهرين هي:

أ– مشروع سد كيبان : هو اول السدود التركية على نهر الفرات انجز عام ١٩٧٤ ، اقيم السد عند نقطة التقاء رافدي مراد صو وفرات صو وتبلغ طاقته التخزينية (٣٠,٧) مليار م٣ ، والهدف الاساس من انشائه هو توليد الطاقة الكهربائية(6)

ب–مشروع سد قرة قاية : هو ثاني اكبر سد على نهر الفرات ويقع الى الجنوب من سد كيبان ووتقدر قدر التخزينية بحوالي (٩,٥) مليار م٣ والهدف من انشائه هو توليد الطاقة الكهربائية ايضاً(7)

ت–مشروع الفرات الادنى : هو اكبر المشاريع التركية على نهر الفرات ويمثل الجزء الاكبر من مشروع (GAP) وتبلغ السعة الانتاجية الكهربائية حوالي (٢٤٠٠) ميكا وات ويتضمن عدة مشاريع منها سد اتاتورك هو اهم وحدات مشروع الكاب وتقدر سعته بحوالي (٤٨,٧) مليار م٣ وتم انجازه عام ١٩٩٢ واهداف هذا السد متعددة تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة ، بالاضافة الى نفق شاتلي اورفه ومشروع سوروق –حلوان ، وري بوزوفا ومشروع الفرات الحدودي ، مشروع اديامان –كاهته ومشروع اديامان – جوك صو فضلاً عن مشروع غازي عنتاب[8]

ث-مشروع دجلة قرة كيزي : يقع في ديار بكر الحدودية على نهر دجلة وانجز عام ١٩٩٧ وهدفه هو توليد الطاقة بحوالي (٢٠٠) ميجاوات ويتالف من سدين ومشروعين اروائيين[9]

ج- مشروع باطمان : انجز هذا المشروع عام ١٩٩٢ يقع على الروافد الرئيسة لنهر دجلة ويهدف الى توليد الطاقة الكهربائية بطاقة (٤٨٣) مليون كيلو وات / ساعة سنوياً فضلا عن ارواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية من خلال مشروع سقاية طرف يمين دجلة ومشروع سقاية يسار دجلة [10]

ح- مشروع سد اليسو : يعد من اهم المشاريع المقامة على نهر دجلة الذي انجز عام ٢٠١٨ وهو من اخطر السدود لسعة طاقتة الخزنية بالمقارنه مع المشاريع الاخرى اذ تقدر بحوالي (١١،٤٠) مليار م٣ والغاية الاساس من بناء هذا المشروع هو التحكم في الفيضانات وتخزين المياه واستخدمها توليد الري والطاقة الكهربائية ، فهو يعتبر رابع اكبر محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بعد محطة اتاتورك وكيبان وقرة قاية[11]

خ- مشروع جزرة : يقع جنوب مشروع سد اليسو ومن خلاله سيتم تحويل المياه جميعها الى اراضي هذا المشروع قبل عبورها الحدود العراقية ، وتقدر سعته التخزنية بحوالي (٣٦٠) مليون م٣ ، ويهدف الى توليد الطاقة الكهربائية ويروي الاراضي الزراعية المحيطة به[12]

خلاصة القول تتركز في ان انشاء السدود والمشاريع التركية على نهري دجلة والفرات لتحقيق اهداف تركيا الاقتصادية والسياسية لكي لاتدع المياه تنساب حرة طليقة الى دول الجوار والهيمنة عليها .

المطلب الثاني : انعكاسات السياسة التركية على الامن المائي العراقي

تسببت التغيرات المناخية و المشاريع التي اقامتها تركيا على نهري دجلة والفرات الى نقض واضح في حصة المياه في العراق ، مما ادى الى ظهور مشاكل عديدة في الموارد المائية واخذت تتسارع في السنوات القليلة الاخيرة بفعل تطاول دول الجوار على حقوقه المائية ولتركيا وسياستها المائية دوراً كبير وفعال في الوارد المائي العراقي وذلك من خلال قطعها العديد من الراوافد التي تصب في نهري دجلة والفرات ببنائها للسدود والخزانات وتحويل مجاري الانهار لكي تمارس نفوذها السياسي والاقتصادي على العراق ومن هنا سيتم تناول اهم تحديات الامن المائي للعراق من الجوانب الاتية :

١- الانعكاسات على الواقع المائي والبيئي

يواجه العراق اليوم خطراً حقيقياً في مشكلة العجز المائي اذ ان اعتماد العراق بالكامل تقريباً تقع خارج حدوده ، خاصة بعد التغييرات المناخية والاحتباس الحراري الذي يواجهه العالم ، فالعراق يعتمد في حاجته على نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الدول المجاورة دول المنبع تركيا وايران واللتان تتحكمان بالمنسوب المائي الداخل للعراق مما يسبب ازمة مائية من حيث الكمية ونوعيتها ، حيث تشكل قضية المياه جزءاً لايتجزأ من الاضطرابات الداخلية للبلد خاصة بعد انخفاض كبير في معدل تصريف المياه وتردي نوعيتها وزيادة نسبة التلوث النهري جراء ماتتخذة السياسية المائية التركية دون ان تراعي في ذلك الاحتياجات الضرورية للدول

المصب ، يتضح لن العراق دائرة العجز المائي على اقل تقدير ٢٠١٥ دون احتساب ماستحجزه السدود التركية وبالاخص سد اليسو ، في حين سيزداد العجز المائي في العراق مع تقدم الاعوام ليصل العجز المائي في العراق عام ٢٠٣٥ الى ضعف مكان في الاعوام السابقة وبدأ العراق يدخل حالة عدم الاستقرار المائي الى العجز المائي بسبب مخاطر المشاريع التركية وتأثيرها في نقص كمية المياه الواردة فضلاً عن تردي نوعيتها [13]

كما حدث في عام ١٩٩٠ حينما اتخذ الحكومة التركية قراراً بحبس مياه النهر لمدة شهر كامل من دون اعلام دول المصب مما ادى الى الحاق اضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة في العراق وقد تحججت تركيا بان هناك مشاكل فنية برغم تقديم العراقى الدلائل العلمية والفنية التي تؤكد ان فترة الحجز لن يضر بالخطط والمشاريع المائية التركية الا ان قرار تركيا السياسي يدفع ثمنه العرب لما سبب من اخطار اجتماعية واقتصادية كبيرة مما ادى الى تخفيض تدفق المياه بنسبة ثلثين وحول مجراه الى مجرى غير منتظم ترتفع فيه نسبة الملوحة مما حرم العراق من ٨٠% من مياه النهر [14] ، حيث ان المشاريع التركية التخزنية ادت الى ارتفاع نسب الاملاح الذائبة في مياه نهري دجلة والفرات وترتفع هذه المعدلات كلما اتجهنا جنوب العراق مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدامات البشرية والزراعية ، ويلاحظ ايضا ان تلوث البيئي للمياه لايقتصر على نسبة الاملاح وانما على الملوثات العضوية الكيمياوية فضلاً عن مخلفات النشاط البشري والصناعي ، اذ تزايد المواد الصلبة والعضوية في نهري دجلة والفرات نتيجة لمخلفات الانشطة الاجتماعية والصناعية على امتداد حوض النهر خارج العراق حيث يلاحظ ارتفاع المواد الصلبة بنسبة ٦٧% بعد قيام تركيا بتنفيذ مشاريعها لتوليد الطاقة الكهربائية لذلك تكون المياه ذات نوعية رديئة وملوثة فضلاً عن ان انهار العراق اصبحت لتصريف المياه العادمة الناتجة عن النشاطات البشرية المختلفة لانخفاض تصريفيها تنقيتها الذاتية ومن ثم تلوثها ممايجعلها اقلا صلاحية للاستعمالات البشرية[15] ، مع ومماسبق فان المشاريع المائية التركية ادت الى انخفاض الورادات المائية وزيادة التلوث البيئي وقلة كمية التصريف المائي وهي احد اسباب ازمة المياه في العراق لانها تؤثر على نوعية المياه وتصبح غير صالحة للاستخدام البشري .

٢- الانعكاسات على الواقع الزراعي والغذائي

تعد السياسية المائية التركية واحدة من اهم الاسباب التي تعيق جريان المياه للاراضي العراقية وبالتالي فهي تؤثر تأثيراً مباشراً في على الواقع الزراعي في العراق التي تعد القاعدة الاساسية لتحقيق الامن الغذائي ، بفعل اهميتها الانتاجية في سد متطلبات وحاجات السكان ، وبما ان المياه المصدر الرئيس الذي يحدد ديمومة الاراضي المزروعة فلابد من تأمين الاحتياجات المائية للزراعة .

ان السياسة المائية التركية اكثر تاثيرا من الدول المجاورة على الزراعة اذ انها تشكل خطرا على الزراعة في العراق لان اكثر من٧٥% من مصادر المياه السطحية هي من خارج العراق فضلاً عن موقع العراق الجغرافي اذ يقع في الحزام الاكثر ارتفاعاً في الحرارة وجفافاً ولاسيما في المناطق الجنوبية ن كما هو معروف بان العراق اقدم الدول التي زوالت وتزوال مهنة الزراعة في منطقة الشرق الاوسط وان غالبية سكانه تمارس مهنة الزراعة وتربية الحيوان وهناك نسبة كبيرة من الفلاحين يعتمدون في تأمين احتياجاتها المائية على نهر دجلة وروافده ومن المعروف بان الزراعة اكبر مستهلك للمياه وهي الاكثر تأثراً بالسياسة المائية تقدر الاراضي الزراعية

حوالي (٤٨) مليون دونم وجراء السياسة المائية التركية انخفض التدفق المائي الذي ادى الى انحسار المناطق الزراعية وقلتها[16] (وبذلك فان السياسة التي تمارسها تركيا لها تأثير على الواقع الزراعي والغذائي حيث ادت الى انخفاض كبير في كمية الانتاج الزراعي الذي يعد مورد محلي مهم ومن ثم انعكاسه وتأثير على مدخولات الفلاحين مما دفعهم الى ترك اراضيهم والهجرة الى المدن وتعطل سبل عيشهم الزراعية والزراعة مناسبة لاستيعاب القوى العاملة من الشباب وتحسين الامن الغذائي اذ تعد الزراعة عنصراً حاسماً في خلق اقتصاد اكثر تنوعاً اذ تساهم الزراعة بحصة كبيرة في اقتصادالعراق وهي (٥%) من اجمالي الناتج المحلي ومع التراجع في هذا القطاع الانه اكبر مصدر للتوظيف في البلاد اذ يستقطب حوالي (٢٢%) من العمالة في البلاد اي مايقارب ثلث السكان في المناطق الريفية ويعتمدون الى حد كبير على مياه الري الا ان عدم تأمين مياه مستدامة تعمل على تطوير الغلات الزراعية الخاصة بهم فضلاً عن مشكلة التسمم الملحي للتربة بسبب تراكمات الرواسب الكيمياوية الامر الذي يؤدي الى تحول مساحات واسعة من الاراضي لمناطق صحراوية قاحلة [17] .

وفي تقرير اعدته منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي في العراق في عام ٢٠٠٥ تبين هناك نحو ٤مليون مواطن يعانون من نقص الغذاء وسيزداد الوضع سوءاً في حال فشل نظام الحصة التموينية المتبعة حالياً بسبب ضعف القطاع الزراعي المرتبط بانخفاض حصة العراق من نهري دجلة والفرات كما ذكر التقرير ان الاعتماد في استيراد المحاصيل الرئيسية كالحبوب باعتبارها من المحاصيل المهمة اللازمة لتقليل الفجوة الغذائية وان استيرادها من الخارج لسد يشكل نزيفاً مالياً كبيراً لان مقدار الفجوة تقدر باكثر من (١,٦) مليار دولار سنويا وهذا يعني في ظرف السنوات العشرة الاخيرة سيكون مقدار قيمة المجموع (٤٠) مليار دولار وهو مبلغ كبير لو استثمر نصفه علر دعم القطاع الزراعي المحلي لتقليل الفجوة الغذائي وهو الاتجاه الذي ينبغي على العراق ان يسلكه لتحقيق الامن الغذائي [18] .

ويلاحظ قدرة تركيا على التحكم بالايرادات المائية لنهري دجلة والفرات اثر سلباً في الوارد المائي الى الاراضي العراقية وتسبب باضرار فادحة للكثير من البساتين والاراضي الزراعية التي تعد بحد ذاتها تهديداً للامن الغذائي في العراق وبذلك سيتحول العراق الى صحراء جرداء يتطاير فيها الغبار بعد ان كان العراق يلقب بارض السواد لكثرة الماء والزراعة.

٣- الانعكاسات السياسية والاجتماعية

تتجلى الانعكاسات التي تواجه الامن المائي للعراق بالتغييرات الحاصلة في المناخ الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري بالاضافة الى السياسات المائية لدول الجوار التي هيمنت على الموارد المائية وبدورها سببت التلوث المائي وارتفاع نسبة الملوحة فضلاً عن الطلب المتزايد على المياه بسبب النمو السكاني وتزايد متطلبات التنمية الاقتصادية وغياب الخطط الاستراتيجية لمعالجة وادارة مشكلة العجز المائي ويضاف ايضاً ضعف التعاون بين دول الجوار في مجال تحقيق الامن المائي الذي يفضي الى نشوب صراعات تهدد الامن والاستقرار على المستويين المحلي والدولي.

يتمثل اشتراك العراق مع دول الجوار في مصادر المياه خطراً خارجياً اذ تتحكم دول المنبع بموارد العراق المائية من خارج حدوده بسبب استغلال الجائر وتزايد الامكانيات التكنولوجية في حفر وبناء السدود والذتي بدورها تزيد

من مخاطر العجز المائي فضلاً عن ان السياسة العراقية دون المستوى المطلوب اذ انها لم تحقق مستلزمات الامن المائي مع تنامي العجز المائي جراء استمرار مشارع دول الجوار وتجاوزاتها المائية الى جانب تردي الوضع الامني وضعف التعاون الدبلوماسي بين الدول المجاورة مما يؤثر سلباً على الجانب الاجتماعي في العراق[19] .

بدأت تركيا ملء سد اليسو مما سبب انخفاض الواردات المائية لنهر دجلة الذي يغذي وسط العراق وجنوبه عبر سد الموصل ومازالت تركيا تنوي تنفيذ مشاريع اخرى في المستقبل مع غياب الاتفاقيات على الحصص المائية بين الدولتين مما يجعل مستقبل العراق امرا مثيراً للقلق وسيوقع العراق بكارثة مائية يصعب تداركها الامر الذي جعل تركيا تستخدم المياه كاداة ضغط وسلاح سياسي لتحقيق اهدافها الاستراتيجية على حساب العراق على الرغم من وجود اتفاقيات حول المياه والمشاريع اولها كانت منذ الحكم العثماني ثم الحكم البريطاني والفرنسي كانت اول اتفاقية عام ١٩١٣ وتوالت الاتفاقيات الا ان ذلك لم يردع تركيا من انجاز مشاريعها وسدوهدها على منابع نهري دجلة والفرات[20] ، وتحمل هذه دلالة معها ضغوطات سياسية مستمرة قد تدفع العراق بالموافقة لبعض المطالب التركية لحاجته الشديدة للمياه فضلاً عن ضعف ادارة الموارد المائية التي تعد جزءاً كبيرا من مشكلة توفيرالمياه اذ يعاني العراق من ندرة الكفاءات المتخصصة في ادارة استثمار وتنمية الموارد المائية وضعف وسوء الادارة والتخطيط ونقص الكوادر العلمية والفنية المؤهلة ونجم سنوات الاهمال من الانظمة السياسية السابقة وعمليات النهب والتخريب من قبل الارهاب الذي يستهدف حياة الانسان ومرافق الحياة الحيوية ومنها السدود ومنشأت الري لها تاثير كبير على الوارد المائي ولاسيما بعد احداث حزيران عام ٢٠١٤ اي غضون عام واحد استطاع (داعش) من احتلال عدد من السدود المهمة في العراق وهي سد الرمادي وسد ناظم الورواغر والفلوجة والسيطرة على الروافد العليا لنهري دجلة والفرات التي تضم اكبر خزان المياه وهي في بحير الاسد ، كما قام (داعش) باغراق مساحات زراعية واسعة وقرى عديدة كما اغلق بوابات سد الرمادي وبهذا سيطر على امتدادات المياه في كربلاء وبابل والنجف والقادسية فضلا عن ماتقدم لايمكن اغفال اضرار التلوث المائي ففي كانون الاول من عام ٢٠١٤ قام تنظيم(داعش) جنوب تكريت بخلط المياه الصالحة للاستخام البشري بالنفط الخام والقاء الجثث عن ملايقل ١٠٠ من اصل ١٧٠٠ طالب في الجيش العراقي من الذين اعدمو في نعسكر سبايكر بالاضافة الى مخلفات مذاخرتهم ، اما محافظة نينوى فقد شهدت الكثير من العمليلت الارهابية التي تثرت بشكل كبير في تحجيم حركة الكوادر الفنية والهندسية العاملة في سد الموصل وبالتالي هناك تخوف من عدم تحمل اسس السد للضغط المياه المخزنة بسبب قلة الصيانه مما يؤدي الى انهياره والذي يعتبر من اهم الخزانات للمياه في العراق[21]

اما من الجانب الاجتماعي فقد اثرت السياسة التركية على العراق بشكل سلبي على الشعب العراقي ، افادت منظمة الهجرة الدولية التابعة للامم المتحدة عام ٢٠١٩ بهجرة عشرات الالاف من العراقيين ينزحون داخل البلاد وخصوصاً في المحافظات الجنوبية ووسطه بسبب انخفاض منسوب المياه وخاصة المياه الصالحة للشرب وبالتالي فان التغييرات الديموغرافية في البلاد قد يؤدي زسيادة الضغوطات الاجتماعية والاحتكاكات المجتمعية وحصول الاضطرابات الاجتماعية سواء في المناطق الحضرية ام الريفية ، فعانى سكان الحضر من مشاكل في

البنى التحتية بسبب نزوح من الريف وهو ماسيولد حالة غضب في المستقبل ، فضلاً عن ان التغيير الديموغرافي سيزيد من شحة المياه مع العلم يعيش ثلثا سكان العراق في المناطق الحضرية وتواجه هذه المدن نزوحاً اليها من الريف سنوياً حوالي (٢٠٠-٣٠٠) الف شخص التي يجب توفر اليها المياه الصالحة للاستخدام البشري وبالتالي تدفع الى مزيد من الاضطرابات داخل المدن او حتى في المناطق الريفية وبين العشائر القاطنة وخصوصاً في المحافظات الجنوبية ويمكن ان ينسحب هذا الامر على خلق الخلافات المؤسسية بين الادارات المحلية بين مديري الاقضية والنواحي وحتى المحافظات[22]

كما وان ايضاً الزيادة السكانية تقود الى زيادة الحاجة الى المياه الصالحة للاستخدام البشري وعلى اثر ذلك اصبح توفير مياه الشرب مصدر مقلق لاسيما في المحافظات الجنوبية ، ادى فشل الحكومة في معالجة مسألة المياه الصالحة الى حدوث اضطرابات مدنية عام ٢٠١٨ وادى ذلك الى تسمم اكثر من (١٨٠) الف شخص وقد تفاقم هذا الانخفاض في توفير المياه بسبب الارتفاع في اعداد السكان في السنوات القليلة الماضية وبدوره ادى الى زيادة الطلب على المياه بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٧ تضاعف عدد سكان العراق الى ثلاث مرات ليصل ال(٣٠) مليون نسمة وتجاوز عدد سكان العراق (٤٠) مليون نسمة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، ممادى الى زيادة الاستهلاك والهدر يقابله قلة في الموارد المائية والنقص هذا سيؤدي الى اتساع فجوة العجز المائي[23]

المطلب الثالث : مستقبل العلاقات التركية _ العراقية في ظل تفاقم الصراع على المياه

تعد مسألة المياه في المنطقة العربية من اهم المسائل اثارة للجدل والاختلاف والتصارع اذا انها تؤثر بصورة رئيسية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والامني في البلاد فهي تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها اذ تتولد النزاعات والصراعات بين الدول المتشاطئة او قد تكون المياه عاملاً لتدعيم العلاقات مستقبلاً .

وعلى هذا الاساس سنحاول استشراف ثلاثة احتمالات مستقبلية لتشكل العلاقات المتوقعة بين العلاقات التركية – العراقية في ضوء المسألة المائية .

١- سيناريو التعاون وتحسن العلاقات بين الدولتين

يفترض هذا الاحتمال يمكن ان تكون المياه وسيلة في تحقيق التعاون بين الدولتين من خلال الجهود المشركة وتطوير العلاقات بينهما على اساس عقد الاتفاقيات المستندة الى قواعد القانون الدولي وعلى الاساس ستحول نهري دجلة والفرات الى اداة ربط وعامل مساعد على التقارب السياسي بين تركيا والعراق وتاكيداً على ذلك هو ماصرح به وزير الدولة التركية الاسبق (قمران اينان) بقوله " اننا نعتبر المياه وسيلة تعاون ولانعتبرها وسيلة للضغط السياسي او سلاحاً سياسياً"، خاصة بعد ان اصبحت المياه سلعة مهمة شأنها شأن البترول فقد اصبحت عامل نفوذ وقوة واسلوب لغرض السيطرة لمن يمتلكها وبالنسبة لهولاء الذين يفتقرون اليها تعد من المهام الاساسية للامن القومي ويجب زيادة المتاح منها [24].

وان اهم المشاريع لتحقيق التعاون التركي – العراقي بشأن مسألة المياه هي تقاسم مياه دجلة والفرات ، وهذا الامر يتطلب التعاون في توزيع الثروة المائية ، على اساس مبدأ الثقة المتبادلة ، كذلك العمل على تشكيل عوامل ضغط في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية لغرض التأثير على الموقف التركي ودفعه

للتجاوب في تحقيق المصالح المشروعة للعراق في المياه المشتركة ، يضاف الى ذلك ايجاد مشاريع زراعية بين العراق وتركيا بهدف ضمان تدفق المياه الى الاراضي العراقية وبكميات وفيرة[25]

على ذلك نقول ان ترجيح هذا السيناريو بالاساس يتوقف على حل العديد من القضايا التي تربط الجانبين التركي والعراقي ، فحل المسألة المائية واقامة التعاون بين الدوليتين يتوقف على الرؤية الاستراتيجية في حل القضايا الاخرى كالقضية الامنيو وضبط الحدود وتعزيز العلاقات الاقتصادية واتاحة الفرص للشركات التركية بالاستثمار داخل العراق ، وبهذا يكون بامكان تركيا كسب صداقة جيرانها وقربهم عن طريق التعاون لصالح الدولتين .

٢- سيناريو تفاقم الصراع بين البلدين

تعد مشكلة المياه بين تركيا والعراق من المشاكل القديمة جداً ، وعلى الرغم من من الاتفاقيات التي عقدت الا انه لم يتم التوصل الى اتفاقية ملزمة بين الطرفين ، فبعد ان قامت تركيا في ١٩٩٠/١/١٣ بملء خزان اتاتورك ليعون المياه الى الجريان في ١٩٩٠/٢/١٢ ادى ذلك الى انخفاض منسوب المياه الى الاراضي العراقية تبعته اضرار وخيمة في اقتصاد العراق ، وسبب ذلك احتجاج كبر من قبل الدول العربية وفي الوقت الذي عاد جريان المياه الى وضعه الطبيعي كانت قضية المياه تتجه نحو نشوب صراع مستقبلي .

كما ان استمرارية تركيا ببناء السدود والخزانات على منابع نهري دجلة والفرات خاصة مشروع جنوب شرق الاناضول GAP يزيد من تفاقم الامر ، اذ انه لايمكن لأي بلد في العالم ان يصبح مستقراً اقتصادياً أواجتماعيا مالم يضمن امداداتة اللازمة من الماء ، واذا استمر الوضع قد يتمخض عن عدة مضاعفات ، فتركيا هي المتحكم الرئيسي بمياه نهري دجلة والفرات ، واستخدام المياه كسلاح لمقايضة المياه بالبترول ، كما وتسعى الى تغيرر ميزان القوى في المنطقة لصالها وتعزيز دورها من خلال السياسات المائية في المعادلة السياسية والامنية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط [26]

٣- سيناريو بقاء الوضع الراهن

يفيد هذا الاحتمال ببقاء الوضع الراهن بين تركيا والعراق وهذا هو الاحتمال الاكثر ترجيحاً ، باستمرار تركيا لسياستها المائية الحالية بقرارتها المنفردة حول نهري دجلة والفرات واستمرارها بأنشاء المشاريع التنموية المستدامة بهذا تصبح تركيا باعتبارها دولة المنبع تتحكم بكمية المياه لدول المصب.

ان تركيا تسعى الى ابقاء الوضع كما هو عليه ريثما تنتهي من اكمال كافة مشاريعها المائية ورفض عقد اتفاق نهائي لقسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات بغية فرض سياسية الامر الواقع على دول المصب وكسب مزيداً من الوقت لغرض تعزيز موقفها التفاوضي في المستقبل كما ان تركيا قد تبتعد عن تصعيد الصراع مع العراق بخصوص المياه وذلك لارتفاع أكلاف الحروب من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلاً عن ان تركيا تؤكد على ضرورة ديمومة العلاقات بين البلدين لادامة تدفق البترول عبر اراضيها من العراق.

الخاتمة

خلفت السياسات المائية لدول الجوار المتشاطئة (تركيا) مع نهري دجلة والفرات في العراق فجوة مائية كبيرة في ميزانه المائي ادت الى تدهور الوضع سياسياً واجتماعيا وبيئياً فبعد السياسة التركية وانشاء مشاريعها

وخزانتها المائية ادت الى خفضكمية المياه الجارية الى العراق وتعرض معظم اراضي الاخيرة الى التصحر ومن ثم الى الاضرار الاقتصادي والزراعي والصناعي وحتى التوزيع الديموغرافي ، هذا ماهدد امن وسلامة المورد المائي العراقي لعدم التزام دول المصب مع العراق بالاتفاقيات الدولية المبرمة بينهما .

ويتضح مماسبق ان حجم الاضرار التي اصابت العراق وسكانه نتيجة السياسة التركية المائية منذ سنوات ولغاية الان والمتمثلة بقطعها للمياه على الرغم من وجود اعراف واتفاقيات بين البلدين الا ان تركيا مارست سياساتها المائية بهدف اضعاف اقتصاد العراق عن طريق بقاء القطاع الزراعي غير قادر على تلبيه حاجة المستهلكين مما يدف المستهلكين الى زيادة الطلب الى السلع المستوردة من تركيا وجعل الاخير هي مصدر من مصادر الاستيراد وازدهاراقتصاده وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين فضلاً عن استخدام المياه كورقة ضغط سياسية لابتزاز العراق والضغط علية بمعادلة المياه مقابل البترول.

الاستنتاجات والمقترحات

١- بين البحث ان الموارد المائية في العراق ذات اثر سلبي على السياسة الداخلية والخارجية للعراق ، كفيلة بضرورة تحرك الحكومة العراقية لتوطيد العلاقات التركية – العراقية عن طريق تبني طرق الحوار الدبلوماسي وعقد اتفياقيات لحل قضية العجز المائي المهدد لامن للعراق .

٢- اثرت السياسة التركية المائية على انخفاض الموارد المائية اللازمة لسد احتياجات السكان الصناعية والزراعية مع تردي نوعية المياه لاستكمال تركيا لمشاريعها المياه ، فعلى العراق اقامة علاقات وثيقة من خلال الاستثمار الاقتصادي والسياسي والسياحي يؤدي ذلك الى خلق حالة من التقارب بين الدولتين .

٣- ان غياب التخطيط لبناء السدود والخزانات الحديثة مقارنة مع المشاريع التركية انما يعبرعن ضعف اجراءات السياسة المائية العراقية وبالتالي زيادة فجوة العجز المائي ، فلابد من الاهتمام بالموارد المائية المتاحى ببناء السدود واستخدام التقنيات الحديثة التي تقلل الهدر المائي وتوفير المياه الصالحة للاستخدام البشري .

٤- ازدياد عدد السكان مع مرور السنوات ادت الى انخفاض نصيب الفرد من المياه مما ادى تفاقم مشكلة المياه ، فعلى الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة الى تحقق ترشيد استهلاك المياه وتشريع القوانين التي تقلل من تسبب هدر المياه .

المصـــــــادر

---

[1]حامد محمد السويداني ، العلاقات العراقية التركية ١٩٨٠-١٩٩٠، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ،٢٠٠٣، ص٨٠.

[2] نظير الانصاري ، تقارير مخاطر الازمة المائية في العراق ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٨ ، ص٤.

(3)عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، مطبعة الدار الجامعة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٦١.

(4)نظير الانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.

(5)عباس سعدون رفعت حمزة ، المسألة المائية في السياسية التركية ازاء سوريا والعراق للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير (غيرمنشورة) كلية العلوم السياسة / جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص١٧١-١٧٢.

(6) Thomas Naff and Ruth c , "Matson water the middle east . Conflict or cooperation , west view fress , London , 1989 ,p91.

(7) عباس سعدون رفعت حمزة ، مصدر سبق ذكره ،ص١٧٧.

(8) داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية دراسة في اثر ازمة المياه على الطبيعة ونمط العلاقات العربية التركية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،٢٠٠٦،ص١٢٤ .

(9) المصدر نفسه ،ص١٢٤.

(10) ايمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العراقية -الحروب القادمة ، دار السوسن للنشر ، سوريا، ٢٠٠٠ ،ص٤٥.

(11)سارة حامد ناجي ، الامن المائي في العلاقات العراقية – التركية منذ عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠٢٠،ص ١٢٤.

(12) علي حسين حميد وعماد اكرم توفيق ، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الازمات المائية (تأصيل وتحليل وتطبيق) ، دار الفجر للنشر ، القاهرة ، ٢٠٢٠، ص٧٨.

(13) شهاب محسن عبد الاميري ، العراق والاستراتيجية المائية ، ط١ ، مطبعة ايلاف ، العراق ، ٢٠١٢، ص٨٥.

(14) ايات علي محمد ، السياسات المائية لدول الجوار الاقليمي وانعكاستها على الامن المائي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢ ، ط١، ابصار ناشرون وموزعون ، عمان ، ٢٠٢٣، ص٩٩.

(15) احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٠، ص ١٠٢ .

(16)علي عبد الهادي المعموري /،مجموعة مؤلفين ، قبل ان يدركنا الظمأ ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الارض ، ط١، مركز البيان للراسات والتخطيط ، العارف للمطبوعات ، العراق ، ٢٠٢٣، ص ٤٤.

(17)ايات علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨.

(18) علي عبد الهادي المعموري / مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٨.

(19) سوسن صبيح حمدان ، ادارة الموارد المائية في العراق المشاكل والحلول المقترحة ، مجلة كلية التربية الاساسية ، المجلد ٢٧،العدد ١١٠، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ،٢٠٢١، ص ٢٨٠.

(20) شيماء عادل فاضل وغدير محمد سجاد ، التنمية المائية المستدامة في العراق / المعوقات وسبل المواجهه ، مجلة دنانير ، العدد ١٩ ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص٦٠.

(21) علي عبد الهادي المعموري / مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٦.

(22)ايات علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٦.

(23)عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣١.

(24) حامد عبيد الحداد ، تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات) ، دراسات الدولية ، العدد ٥١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٩٩.

(25)عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٣٧.

(26) حامد عبيد الحداد ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠١.